

النشاطات الاقتصادية و الديناميكية الحضرية

الديناميكية الحضرية ظاهرة تعبر عن سلوك النظام الحضري بفعل تأثير قوى خارجية و داخلية عليه حيث يعبر عن هذا السلوك بالعديد من المظاهر كالنمو العمراني ، التمدد العمراني ، التلاحم العمراني ، التكتيف العمراني أي باستهلاك مجالي معبر عن حاجات إنسانية مختلفة .

فالنظام الحضري يعتبر المدن كنقاط في الفضاء الجغرافي كل نقطة ضمن حدود فراغية معينة و علاقات تبادلية مختلفة و قوى خارجية وداخلية متغيرة باستمرار متولدة نوعا من الحراك المكاني للمدن و تغيرا في حجمها و رتبها عبر الزمن .

إذ يعتبر الاقتصاد الحضري و النشاطات الاقتصادية من أهم القوى المؤثرة في الديناميكية الحضرية للمدن حيث تعتبر هذه الأخيرة كوحدة إنتاج و توزيع و استهلاك ذات مجال نفوذ كبير ضمن أقاليمها الوظيفية التي قد تتعدى البعد الإقليمي إلى الجهوي و الوطني و حتى الدولي (العواصم) و المدن المترابولية .

كما أن الاقتصاد الحضري يجمع بين العديد من القوى سواء الداخلية في المدن أو القوى الخارجية في الإقليم بالإضافة إلى هذا فإن للبعد الاقتصادي أثر سلبي على البيئة و الموارد الطبيعية مما قد يؤثر على توازن الأنظمة الحضرية و البحث المستمر في كيفية استدامتها انطلاقا من الأبعاد الثلاث الاقتصادية ، المجتمع ، البيئة .

إلا أن التساؤل الرئيسي الذي يبقى مطروح في كيفية تفسير المستمر للمدن من وجهة نظر اقتصادية و علاقة ذلك بالديناميكية الحضرية المتغيرة باستمرار و الناتجة عن تفاعل مختلف العوامل الداخلية و الخارجية فيما بينها .

العوامل المؤثرة في الديناميكية الحضرية :

- | | | |
|--------------------------------------|------------------------------------|------------------------------|
| - الاقتصاد الحضري | - الإمكانات المكانية | - السياسات الوطنية و المحلية |
| - الوظائف الحضرية | - الموقع و الموضع | - قوانين تنظيمية |
| - المجتمع المحلي و الحاجات الإنسانية | - الخصائص الطبوغرافية و الجيولوجية | - أدوات تخطيطية |
| - الزيادة الطبيعية | - الثروات الطبيعية المختلفة | - مشاريع تنموية |
| - هجرة السكان | | - تدخل مختلف الفاعلين في |
| - الأساس الاقتصادي | | التعمير |

إن العناصر السابقة تتفاعل فيما بينها ضمن نظام حضري معقد و علاقات وظيفية تبادلية سواء في المدينة الواحدة أو في شبكة المدن مفرزة سلوكا معبرا عن هذا التفاعل و هو الديناميكية الحضرية التي تأخذ العديد من مظاهر النمو العمراني .

نظرية الأساس الاقتصادي :

تبلورت نظرية الأساس الاقتصادي على إثر البحوث و الدراسات التي نشرها عدد من الإقتصاديين و رجال التخطيط الحضري في الثلاثينات و الخمسينات من القرن العشرين أمثال هومر هويت Hogt و هانس بلومنفيلد Blumenfeild و روبرت هيج Haig و جون ألكسندر Alexander وغيرهم ، و قد أسهم هؤلاء في تدعيم أسس النظرية من خلال التعديلات التي أدخلوها عليها و استخدام طرق جديدة لقياس نسبة الأساس الاقتصادي¹ .

$$\text{مضاعف الأساس الاقتصادي} = \frac{\text{العمالة الأساسية} + \text{العمالة غير أساسية}}{\text{العمالة الأساسية}} \quad (\text{تعتمد على العمالة})$$

من خلاله نعرف تغير العمالة الأساسية و غير الأساسية

¹ تائر محمد العباسرة التخطيط الإقليمي دراسة نظرية و تطبيقية دار الحامد للنشر و التوزيع ص55

التغيير في مجموع العمالة الأساسية وغير الأساسية = مضاعف العمالة X التغيير في مجموع العمالة الأساسية

الأساس الإقتصادي للمدن :

يجمع معظم الباحثين الإقتصاديين إلى أن المدن و ازدياد أحجامها وتعدد وظائفها الحضرية يعود إلى الفائض الإنتاجي المسوق خارج هذه المدن سواء كان في أقاليمها أو في المدن المجاورة وهو ما يجلب الثورة من خارج المدينة ، إنطلاقاً من هذه المعطيات ظهر الأساس الإقتصادي للمدن كنسبة تساعد فهم و معرفة النمو الإقتصادي للمدن من خلال تقسيمه لإنتاج المدن إلى :

- **فاعلية أساسية :** المنتجات المستهلكة خارج المدينة (فائض الإنتاج) فهي ذات بعد إقليمي (مجال الإستهلاك
- **فاعلية غير أساسية :** المنتجات المستهلكة في المدينة (تغطي حاجيات السكان)

حيث كلما كانت فاعلية الأساسية أكبر من غير الأساسية كانت نسبة الأساس الإقتصادي أكبر من الواحد ، أي يصبح يصبح الأساس الإقتصادي إيجابي و فعال ، حيث تصبح المدينة أكثر نفوذاً في إقليمها بمجالات سلعها الإنتاجية المختلفة ، وهو ما يساهم بدوره في رفع حجم المدن و درجة الإستقطاب إليها .

نسبة الأساس الإقتصادي = $\frac{\text{الفاعلية الأساسية}}{\text{الفاعلية غير الأساسية}}$ (النشاط الكمي في المدينة ينقسم إلى أنشطة أساسية و أنشطة غير أساسية)

الهدف من دراسة الأساس الإقتصادي لمدينة ما

تكمن أهمية معرفة الأساس الإقتصادي لمدينة ما أو مجموع مدن في العديد من العناصر منها :

- مجال نفوذ بعض المؤسسات الإقتصادية و مجالات تسويقها للحد من النقائص و تفعيل الإيجابيات ضمن أقاليمها .
- معرفة العلاقات التجارية و الروابط الإقليمية بين مختلف المدن خصوصاً الإقتصادية منها .
- معرفة درجة الاختلاف بين المدن فيما يتعلق باستقطابها ضمن إقليمها و ضمن شبكة المدن المجاورة لها .
- تفعيل الأنشطة الإقتصادية ذات الفعالية الأساسية قصد الرفع من وتيرة التنمية في المدينة و المساهمة في تطوير الإقتصاد الوطني .
- يسمح الأساس الإقتصادي بمعرفة بعض التقديرات المستقبلية المتعلقة بنمو سكان المدن (خاصة الهجرة) و الإستهلاك المجالي للعقار و الحاجات الإنسانية المختلفة و التي من خلالها يمكن توزيع اليد العاملة بين كل الفعاليات .

كيفية حساب الأساس الإقتصادي أو عدد العمال في الفعاليات الأساسية

1. طريقة المقارنة : أي مقارنة عدد العاملين في النشاط الأساسي بعدد العاملين في النشاط الغير الأساسي ، ويمكن حسابها بحساب نسبة العاملين في نشاط ما على المستوى الوزني و نسبة العاملين في نفس النشاط في المدينة فإذا كانت النسبة في المدينة أعلى من النسبة على المستوى الوطني فالفعالية أساسية و إذا كانت أقل فهي غير أساسية .
2. الطريقة التقليدية : يقصد بها مقارنة عدد العمال في نشاط ما على المستوى الوطني مع عدد العمال في نفس النشاط في المدينة مع اعتبار حجمي السكان في الوطن و المدينة وفق المعادلة التالية :

عدد x $\frac{\text{مجموع المولّدات المدينة}}{\text{مجموع سكان}}$ -

عدد الأيدي العاملة الأساسية في نشاط ما = عدد الأيدي العاملة في نفس النشاط في المدينة

الأيدي العاملة في هذا النشاط في الدولة

هذه الطريقة الحسابية اشتقها مورفي murphy إنطلاقاً من أعمال Homer Hot

توجد طريقة أخرى Mattilla و thompson :

هي طريقة تستخدم عمال الصناعة كمعيار خصوصاً في الأنشطة الصناعية يدل على حجم السكان للمدينة و الدولة

عدد العمال في القطاع الأساسي = مجموع العمال في النشاط الصناعي المعني في المدينة - مجموع العمال في مجمع لصناعة ما x مجموع عمال النشاط الصناعي المعني في الدولة x $\frac{\text{الأنشطة الصناعية الإقليمية و الاقتصادية}}{\text{مجموع عمال الدولة في والصناعات النشاط الاقتصادي}}$

1) طريقة الإستجواب المباشر : نحاول من خلال الطريقة معرفة كمية إنتاج وحدة ما و معرفة الكمية المسوقة خارج

المدينة و نحاول حساب عدد العمال الأساسيين في الوحدة = $\frac{\text{مقدار الإنتاج الاساسي الكلي}}{\text{مقدار إنتاج كل}}$

نقد النظرية

- تعقد العلاقة بين الفعاليات الغير الأساسية و الأساسية منها خاصة مع زيادة حجم المدينة حيث تصبح الفعاليات الغير الأساسية أكثر أهمية مع زيادة حجم المدن .
- النظرية تدرس تغير الفعاليات الأساسية و الغير الأساسية فقط و لا تدرس التغيرات المستقبلية في الإقليم كالتخطيط الحكومي و غيرها .
- كيفية الفصل بين ما هو أساسي و غير أساسي من الفعاليات و كذا كيفية تغيره بتغير حجم المدن و أقاليمها من أساسي إلى غير أساسي خصوصاً مع المدن و التجمعات الصغيرة و أقاليمها و كيفية تحول الفعاليات من أساسية إلى غير أساسية كلما ارتفعنا إلى مستوى الأعلى حتى الوصول إلى الوطني .
- التركيز على الفعاليات الأساسية فقط (التصدير) و عدم دراسة الواردات على المدينة .